

الأكراد أطراف في الصراعات الدائرة في العراق وضحايا لها

إينغا روغ وهانس ريمشا

إينغا روغ مراسلة يومية "نيو زورخر زايتونغ" السويسرية في العراق (*Neue Zürcher Zeitung*) وصحيفة *NZZ am Sonntag* [طبعة نهاية الأسبوع]. حازت على شهادة في الأنثروبولوجيا الثقافية والتاريخ العثماني، وأجرت بحثاً واسعاً في المنطقة الكردية. هانس ريمشا حائز على شهادة في الدراسات الإسلامية والأنثروبولوجيا. شارك في عمليات المساعدة الإنسانية في العراق خلال التسعينات وصدر له عدد متنوع من المنشورات التي تركز على قضايا الشرق الأوسط.

الخلاصة

بعد عقود من القتال والمعاناة، حقق الأكراد في العراق حكماً ذاتياً بعيد المدى. وبالنظر إلى تاريخ الصراعات والتحالفات بين الأكراد ونظرائهم داخل العراق وخارج الحدود العراقية، يرى كاتب المقالة أن المنطقة تواجه مستقبلاً غامضاً لأن القضايا الرئيسية، كوضع كركوك المستقبلي، لم تجد حلاً بعد. لا ريب أن إرساء نظام اتحادي وديمقراطي في العراق يوفر فرصة نادرة لتسوية سلمية للمسألة الكردية في العراق – وللمصالحة الوطنية أيضاً. وفي حين ما زال يتعين على مجموعات وتيارات معينة في العراق، وفي العالم العربي بشكل أوسع، تجاوز المفهوم القائل إن النظام الاتحادي يعادل التقسيم، يمكن للأكراد أن يببدوا المخاوف بشأن نزعتهم الاستقلالية في حال إعادة الإدماج الكلي في العراق وإبداء التزام أكبر بالإصلاحات الديمقراطية في المنطقة الكردية.

"هذا هو الوجه الآخر للعراق" تقول لقطة دعائية تبث بانتظام عبر قناة "العربية" التلفزيونية، "شعب كردستان العراق يدعوكم لاكتشاف منطقتهم التي يعمرها السلام، حيث تم إرساء الديمقراطية منذ أكثر من عقد من الزمن، والجامعات والأسواق والمقاهي والأسواق الموسمية تعج بالحركة والازدهار، وتشهد التقدم، والشعب يزرع من الآن بذور مستقبل أكثر إشراقاً"¹

حكومة إقليمية (مستوى العنوان 1)

بعد عقود من الصراعات الداخلية والإقليمية، ودمار واسع النطاق، واضطهاد الشعب الكردي، وفترات من القتال المرير بين الفصائل المتنافسة، يبدو أن الأكراد باتوا اليوم أكثر تحرراً من القلق ويملكون حداً من النفوذ والسلطة لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق الحديث. ويتمتع إقليم كردستان²، المكوّن من مقاطعات أربيل ودهوك والسليمانية والمناطق المتاخمة، بحكم ذاتي بعيد المدى في ظل حكومة إقليمية ورئيس قوي، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود البرزاني. كما أن الوحدات المسلحة للحزبين الكرديين الرئيسيين، الـ"بيشميرغ"، تشكل قوة عسكرية لا يُستهان بها مع ما يتراوح بين 70 000 و000 120 عنصر. في عام 2005، انتخب منافس البرزاني [لزمن طويل] وحليفه الحالي، جلال الطالباني [زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني] أول رئيس للعراق في فترة ما بعد الحرب – وهو منصب أقل نفوذاً من الذي كان يشغله سلفه، لكنه يمثل موقعاً يتجاوز في أهميته البعد الرمزي. وعلاوة على ذلك، يعتلي

¹ أنظر الموقع الشبكي لهذه الحملة الإعلامية: www.theotheriraq.org (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2007) و. Rajiv Chandrasekaran, "Kurds cultivating their own bonds with US", *Washington Post*, 23 April 2007.

² إقليم كردستان هي التسمية الرسمية بموجب دستور عام 2005. وكانت المنطقة تسمى منطقة كردستان للحكم الذاتي في ظل النظام البعثي.

ممثلون عن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني مناصب حكومية بارزة في بغداد، يُذكر منها مواقع في وزارة الشؤون الخارجية ومنصب نائب رئيس الوزراء.

... في ظل مشاكل متنامية (مستوى العنوان 2)

قبلت القوى المسيطرة في العراق في مرحلة ما بعد صدام بوضع الحكم الذاتي الكردي القائم حالياً. ويعترف الدستور العراقي الجديد المعتمد على أثر استفتاء وطني أجري بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأول 2005 بكردستان بوصفه إقليمياً اتحادياً له مؤسساته الخاصة (حكومة إقليمية، برلمان، منصب رئاسة، قوات أمنية داخلية) في إطار نظام اتحادي يتم إنشاؤه لاحقاً. أما بالنسبة لمناطق الأراضي الواطنة ذات السكان المختلطين، مثل كركوك الغنية بالنفط والمتنازع عليها منذ عقود، والتي خضعت لتغييرات ديمغرافية قسرية، فلقد نجحت الأحزاب الكردية في إدراج معادلة في الدستور (عملية التطبيع، والتعداد، والاستفتاء في النهاية) تمهّد الطريق أمام دمج هذه المناطق ضمن إقليم كردستان.

وفيما تواصل الحكومة المركزية العراقية العمل على بلورة قانون النفط بشأن استخدام وتقاسم مصدر الدخل الرئيسي في البلاد، اعتمدت الحكومة الإقليمية الكردستانية، من جهتها، "قانون النفط والغاز" بهدف تطوير واستغلال مواردها الخاصة من النفط.

ومن وجهة نظر أخرى، فإن واقع اليوم لا يبعث على الطمأنينة. فالتحالف الكردستاني الذي رأى النور بمناسبة انتخابات عام 2005، من خلال ضم الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والأحزاب الكردية الصغرى، يشكل جزءاً من الحكومة الائتلافية في بغداد، التي لم تحرز أي تقدم هام بشأن القضايا الجوهرية كالمصالحة الوطنية وتحسين الأمن. كما أن "الإنجازات الكردية" غير مضمونة رضائياً على الإطلاق، إذ أن العرب السنة عموماً، والقوميين العرب، والقوى الإسلامية السنية العربية، وبعض التيارات الإسلامية الشيعية كحركة الصدر، بالإضافة إلى الدول المجاورة والرأي العام العربي عموماً، كلها جهات ترى في النظام الاتحادي تهديداً لوحدة العراق، وتتنظر بعين الارتياب إلى الدور القيادي الذي يضطلع به الأكراد في بغداد. كما أن الأحزاب والزعماء والوحدات المسلحة في إقليم كردستان وربما تشكل أقرب الحلفاء لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في العراق. وهذا ما يجعل من الأكراد عرضة للتأثر بأي تغيير في استراتيجية الولايات المتحدة. فالقضايا التي تعد كإنجازات في نظر الأكراد أضحت اليوم موضع تساؤلات في مجرى استعراض الاستراتيجية الأمريكية في العراق. وإلى هذا، أثارَت النوايا المعلنة للأحزاب الكردية بإعطاء دفعة لـ"خريطة الطريق الدستورية" بهدف ضم كركوك عداوة القوى السياسية العربية السنية، والتركمانيين، والطوائف المسيحية وتركيا المجاورة.

فلقد راقبت هذه الدول بعين الشك والريبة تطور إقليم كردستان شبه المستقل واجتذابه للطلاب والمفكرين والعمال من المناطق الكردية في الدول المجاورة، فضلاً عن أحزاب المعارضة والمجموعات المسلحة كحزب العمال الكردستاني في تركيا. وتدهورت العلاقات مع أنقرة، فحشد الجيش التركي في أكتوبر/تشرين الأول 2007 قوة عسكرية كبرى على الحدود الجنوبية الشرقية. ورغم أن الحزبين الكرديين الرئيسيين، أي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، توحدوا رسمياً في ظل حكومة إقليمية واحدة بعد صراع داخلي مرير من عام 1994 إلى عام 1998 وأعوام من التعايش البارد لإدارتين تقوم كل منهما على نظام الحزب الواحد في أربيل (الحزب الديمقراطي الكردستاني) والسليمانية (الاتحاد الوطني الكردستاني)، فإن قضايا إعادة توحيد الأجهزة الأمنية ما زالت دون حل.

وفي حين ألزم الزعماء الأكراد أنفسهم بالوحدة العراقية بموجب الشروط الراهنة، فإنهم يصرون على "الحق في الحلم" بالاستقلال الكردي³. وعلى مستوى السكان الأكراد، فإن هذه الرؤية رائجة جداً، إن لم تكن مهيمنة.

واليوم، أضحت الأكراد موحّدين وهم يحظون بتمثيل متجانس نسبياً. بيد أن المجتمع الكردي يتسم بتنوع ديني ولغوي إلى جانب الإحساس بالهوية الكردية، التي تتداخل، أو حتى تتعارض مع هويات أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن للأحزاب الكردية، سواء كانت رئيسية أم ثانوية، جذوراً وآفاقاً سياسية وأيديولوجية مختلفة. كما أنها تمثل مجموعات مصالح مختلفة، مع العلم أن قتالاً كان ينشب في ما بينها أحياناً. وعلاوة على ذلك، فإن عدداً لا بأس به من الأكراد يمثلون أو أنهم ممثلون في تيارات سياسية غير التيار الوطني الكردي: فمحسن عبد الحميد، الأمين العام السابق للحزب الإسلامي العراقي، كردي، تماماً كحميد موسى، الذي ترأس الحزب الشيعي العراقي طوال أعوام. وقد وقفت قبائل كردية وأفراد أكراد، لأسباب متنوعة، إلى جانب الحكومة المركزية خلال مختلف فترات الصراع. وثمة مزاعم متباعدة، بل ومتضاربة أيضاً، بشأن هوية الأقليات كالشبك واليزيديين، إذ يُنظر إليهم كأكراد من جانب القوميين الأكراد، فيما كانوا مسجّلين كعرب من جانب الحكومة السابقة في بغداد. ويزعم الممثلون عن هذه المجموعات بأن هويتهم مستقلة⁴.

العراق والأكراد – تاريخ معقد (مستوى العنوان 1)

"الحكم الذاتي لكردستان – الديمقراطية للعراق" (مستوى العنوان 2)

اضطلعت القبائل الكردية المتمردة ضد الحكم المركزي، بالإضافة إلى القوميين الأكراد في المدن، بدور في العراق منذ نشأته عن الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وقد ضم الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي تأسس عام 1945، هذين العنصرين في إطار برنامج وطني تقدمي إلى حد ما، باتباع الأمثلة التي كانت تمثل قدوة في حركات التحرير الوطنية غداة الحرب العالمية الثانية. وأصبح الحزب يشكل إحدى قوى المعارضة في وجه الحكم الملكي العراقي الذي كانت تدعمه بريطانيا، إلى جانب الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة كامل الجادرجي، والحزب الشيعي العراقي، وكانا يمثلان قوتين سياسيتين ببرنامج "عراقي"، فضلاً عن القوى القومية العربية كحزب البعث والناصرين. ووضّع شعار برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني "الحكم الذاتي لكردستان، الديمقراطية للعراق" خلال تلك الفترة مع الشعور بالتخلي عن فكرة إقامة دولة مستقلة (علماً أن الفكرة بقيت تشكل هدفاً استراتيجياً على الأمد الطويل)، مع الإذعان لتشكيل جزء من أجزاء العراق والتحالف مع مجموعات عراقية أخرى لإرساء نظام أكثر تعددية وديمقراطية.

وسعيّاً لإعطاء دفعة لقضيتهم، طوّر المثقفون الأكراد فكرة "التكامل" بين القوميتين العربية والكردية، بإقامة تناظر بين الأمة العربية الكبرى، التي ينتمي إليها العراقيون العرب، والأمة الكردية الكبرى (أي أكراد تركيا وإيران وسوريا والعراق) التي ينتمي إليها العراقيون الأكراد: ففيما يدرك هذان الشعبان انتماءهما إلى أمتين كبيرتين، يبقى أنهما يتقاسمان بلداً ودولة مشتركة لا يمكن أن تدعي أي من الأمتين امتلاكها كلياً⁵.

³ مسعود البرزاني في عمان: "حلم الدولة الكردية حق شرعي... وسيصبح حقيقة"، الحياة، لندن، 22 مارس/آذار 2007.

⁴ Martin van Bruinessen, "Iraq: Kurdish challenges", in Walter Poesch (ed.), *Looking into Iraq*, Paris: Institute for Security Studies, European Union, 2005, pp. 45-72.

⁵ نجد هذا النهج في بيانات وكتابات الحزب الديمقراطي الكردستاني خلال الستينات والسبعينات، التي ترد بتوثيق جيد في كتاب Ferhad Ibrahim, *Die kurdische Nationalbewegung*, Berlin, 1983. ويُعدّ جلال الطالباني أبرز مؤيدي التكامل بين القوميتين الكردية والعربية.

الصراعات العسكرية قبل اتفاق الجزائر لعام 1975 (مستوى العنوان 2)

بعد إسقاط الحكم الملكي من جانب الضباط الأحرار بقيادة عبد الكريم قاسم في يوليو/تموز 1958، كانت العودة الانتصارية للزعيم الكردي مصطفى البرزاني من منفاه السوفياتي إلى بغداد. وأعدّ دستور جديد لما بات يُدعى جمهورية العراق، فيه تأكيد على الشراكة بين الشعبين العربي والكردي وأقليات أخرى ضمن دولة واحدة. وقد تحالفت الحركة الكردية في بادئ الأمر مع قاسم، ثم انفصلت عنه. كما أنها عقدت اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع أول نظام بعثي في عام 1963، وما لبثت أن حاربت النظام بضرورة. وفي عهد النظام البعثي، شهد الصراع العسكري تصعيداً، مع ازدياد عمليات الهجوم على المدنيين الأكراد، والغارات الجوية وعمليات طرد المواطنين الأكراد. وعندما تولى حزب البعث السلطة للمرة الثانية في عام 1968، عمل على تفادي امتداد الصراع العسكري مع الأكراد، وأطلق مفاوضات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة البرزاني. فتوصل الجانبان بتاريخ 11 مارس/آذار 1970 إلى مذكرة تنص على إقامة منطقة للحكم الذاتي في جميع المناطق ذات الأغلبية الكردية، والتعويض عن أضرار الحرب وسياسة الإبعاد. وكانت المذكرة تقضي، في ما يخص كركوك، بتنظيم تعداد سكاني واستفتاء قبل اتخاذ قرار بشأن إلحاق هذه المنطقة بمنطقة الحكم الذاتي أم لا.

لكن تنفيذ مذكرة عام 1970 باء بالفشل. وفي عام 1974، وضعت الحكومة، من جانب واحد، قانوناً للحكم الذاتي كان دون توقعات الأكراد، فتم استئناف القتال. وفي ظل الشروط القائمة للصراع الإقليمي وواقع الحرب الباردة (تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وإسرائيل من جهة، والاتحاد السوفياتي من جهة ثانية)، تحول القتال إلى حرب شاملة وسط غارات جوية على المناطق المدنية، وهرب عشرات آلاف المدنيين باتجاه المناطق الجبلية النائية. لكن اتفاق الجزائر لعام 1975 وضع حداً للحرب وتكبدت الحركة الكردية هزيمة على أثر حرمانها من الدعم الإيراني.⁶ ثم بدأ مجلس قيادة الثورة في بغداد بتنفيذ صيغته الخاصة للحكم الذاتي. فأنشئ مجلس تشريعي وتنفيذي في أربيل، وكانت سلطاته محدودة، مع تطبيق سيطرة شديدة على السكان من جانب الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المركزية والحزب الحاكم. وكانت منطقة الحكم الذاتي تقتصر على مقاطعات دهوك وأربيل والسليمانية، في حين خضعت المناطق المتنازع عليها مثل كركوك وخانقين لسياسة "التعريب". وعلى طول الحدود مع إيران وتركيا، دُمرت القرى ونُقل السكان بالقوة إما إلى جنوب العراق وإما إلى المستوطنات الخاضعة لسيطرة الحكومة في منطقة الحكم الذاتي.

الحرب الإيرانية – العراقية (مستوى العنوان 2)

في أواخر السبعينات، استأنف حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الناشئ حديثاً بقيادة الطالباني، والحزب الديمقراطي الكردستاني المنافس له، أنشطة محاربة الحكومة المركزية.⁷ وتحت وطأة الحرب الإيرانية – العراقية (1980-1988) والتحالف المؤقت بين الأحزاب الكردية العراقية وطهران، شنت بغداد حملة قمع عنيفة وحمولات توطين قسري للسكان في المناطق الريفية.⁸ كما اشتدت هذه الحملات على أثر انهيار جولة المفاوضات الجديدة بين الحكومة المركزية والاتحاد الوطني الكردستاني في مطلع عام 1984، وبلغت ذروتها في عام 1988 مع حملة الأنفال. ففرضت حشود القوات المسلحة العراقية والقوى الأمنية سيطرتها على المناطق الرئيسية التي أعلنت "مناطق محظورة" في عام 1987 وأوقفت جميع سكانها، بمن فيهم النساء والأطفال. وهلك 50 000 شخص على أقل تقدير، إن لم نقل 100 000، إما خلال

⁶ بموجب اتفاق الجزائر، قدم العراق تنازلات لإيران بشأن الخط الحدودي بين البلدين في منطقة شط العرب، وفي المقابل، وضعت إيران حداً لدعمها للأكراد العراقيين.

⁷ حول إنشاء ونمو حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، أنظر: Andrea Fischer-Tahir, *Wir gaben viele Märtyrer: Widerstand und kollektive Identitätsbildung in Irakisch-Kurdistan*, Beiträge zur Kurdologie, Vol. 7, Münster 2003.

⁸ للحصول على وصف لتلك الفترة، أنظر: Martin van Bruinessen, "The Kurds between Iran and Iraq", *MERIP Middle East Report* 141, July-August 1986, pp. 14-27.

العمليات التي نفذت في جزء منها بواسطة الأسلحة الكيميائية، وإما في عمليات الإعدام الجماعية، وإما بفعل الظروف القاسية في معسكرات الاعتقال.⁹ ووقعت أعمال الدمار الأكثر عنفاً في مقاطعة تميم (كركوك). وبحلول نهاية الثمانينات، دُمرت آلاف القرى وجمُع مئات آلاف الأكراد معاً في مخيمات إعادة توطين تخضع لسيطرة الحكومة بالقرب من المدن الكبرى. ولا ريب أن ثمانية أعوام من الحرب تركت أثراً عميقاً على جميع الجهات الفاعلة على المستوى الاجتماعي والسياسي في كل من إيران والعراق، وهو أثر يُساء تقدير حدته أحياناً. كما واجهت الأحزاب الكردية، بعد الهزيمة التي تكبدتها واضطرارها للجوء إلى المناطق الجبلية، النتائج المشؤومة لقرابة عقد كامل من القتال. وباستثناء الهجوم بالأسلحة الكيميائية على حلبجة في مارس/آذار 1988، نفذت الحكومة العراقية سياسة التدمير المنهجي والاضطهاد دون أن "يلاحظها" المجتمع الدولي، أو بالكاد؛ وطالبت منظمات حقوق الإنسان وحدها بمحاسبة الحكومة. ولم تأت الحكومة الإيرانية لنجدة حلفائها من الأكراد العراقيين عندما أطلقت بغداد حملة ضد العصيان. إضافة إلى ذلك، كان هذا التحالف، بحسب المحللين الأكراد والمراقبين العراقيين في تيار المعارضة، قد لوث سمعة الزعماء والمقاتلين ووصم بالعار أخلاقهم وممارساتهم. وبدأت الحملات الإعلامية التي أطلقتها الحكومة العراقية تصور الأحزاب الكردية، إن لم يكن الأكراد أنفسهم، كـ"خونة" و"متعاونين مع العدو". وخلال حملة الأنفال، تضمنت هذه الحملات دلالة التكفير.¹⁰ وكانت للحملات الإعلامية، علاوة على تحالف الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني مع إيران، أثر كبير على السكان العراقيين. فنشأ جيل بأكمله تحت تأثير خطاب البطولات العراقية مقابل "خيانة وتخريب" مجموعات المعارضة. وأسقطت كلمة "كردستان" من التسمية الرسمية لـ"منطقة الحكم الذاتي" ليشار إلى المنطقة بعبارة "الشمال الحبيب"، فيما كان يُحتفل بذكري عمليات الأنفال رسمياً.¹¹

وفي أبرز وسائل الإعلام العربية الرسمية، باستثناء سوريا (التي كانت متحالفة في ذلك الحين مع إيران وتعارض الحكومة العراقية)، صُوّرت نهاية الحرب في عام 1988 بما ينسجم مع الصيغة الرسمية العراقية. ولم يُفد عن عمليات الأنفال ولا عن الهجوم بالأسلحة الكيميائية على حلبجة. وبعد اجتياح العراق للكويت، وخلال تعزيز الحشود العسكرية استعداداً لحرب الخليج لعام 1991 وأثناء الحرب نفسها، ساد مجدداً شعور بالتضامن مع العراق، مما ترك، في حالات كثيرة، حيزاً صغيراً لتمييز الوضع الداخلي في العراق أو طرح الأسئلة النقدية بشأنه.

انتفاضة ما بعد حرب الخليج لعام 1991 و"الملاذ الآمن" (مستوى العنوان 2)

بعد أيام قليلة من وقف إطلاق النار المعلن بتاريخ 28 فبراير/شباط 1991، الذي أنهى الحرب التي شنتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة لتحرير الكويت، اندلعت انتفاضة شعبية في جنوب العراق وشماله. ولم يحرك حلفاء حرب الخليج ساكناً عندما سحقت القوات العراقية والوحدات الخاصة الموالية للحكومة في بغداد الانتفاضة بضراوة. فهرب مئات آلاف العراقيين باتجاه الحدود الشمالية والشرقية المشتركة مع تركيا وإيران. وأفادت التقديرات عن وفاة حوالي 20 000 شخص في المناطق الجبلية وحقول الألغام. فأنشأت قوات تحالف حرب الخليج "ملاذاً آمناً" وأعطى مجلس الأمن الدولي، بموجب القرار 688، الضوء الأخضر لتدخل إنساني لمساعدة اللاجئين الأكراد.¹² وسيطرت الأحزاب الكردية تدريجياً على دهوك

⁹ تعني كلمة "الأنفال" غنائم الحرب، وهي عنوان السورة الثامنة من القرآن. لمزيد من المعلومات بشأن حملة الأنفال، انظر:

Medico international, *Die Linien eines Völkermordes*, Frankfurt 1990; Human Rights Watch, *Iraq's Crime of Genocide: The Anfal Campaign against the Kurds*, New York, 1993 / New Haven, 1995.

وتفيد المصادر الكردية عن حوالي 182 000 ضحية.

¹⁰ انظر على سبيل المثال الإعلان رقم 3087 الصادر عن القيادة العامة للجيش العراقي، الثورة، 20 مارس/آذار 1988.

¹¹ أوردت صحيفة "العراق"، بغداد، بتاريخ 18 مارس/آذار 1993 على سبيل المثال: "وضعت الأنفال حداً لتعاون أولئك الذين (...) أسدوا خدمة للأجنبي".

¹² مجلس الأمن/القرار 688 / 1991 - صادر بتاريخ 5 أبريل/نيسان 1991.

وأربيل والسليمانية – وكان يتعيّن عليها أن تواجه ليس فقط الكارثة التي طرأت وإنما أيضاً نتائج تدمير القرى والترحيل القسري للسكان الذي وقع في الثمانينات.¹³

وكان أحد أول قرارات الإدارة الكردية الناشئة حديثاً إصدار عفو عن الوحدات القبلية الكردية والأفراد الأكراد للوقوف إلى جانب الحكومة – حتى أثناء حملة الأنفال. وفي عام 1992، أُجريت انتخابات برلمانية وفي أكتوبر/تشرين الأول من العام نفسه، صوت البرلمان الإقليمي في أربيل لقرار جديد تماماً، أي النظام الاتحادي، عوضاً عن الحكم الذاتي الذي باء بالفشل، بوصفه الحل للقضية الكردية في العراق. وخلال الأعوام الأولى من نظام الحكم الذاتي الذي قام كأمر واقع، كانت الحكومة الكردية – التي تنقصها التجربة وقد أضعفتها عقلية حكم الحزب الواحد في ظل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني – تحاول تدبير الأزمة الإنسانية والاستجابة لطلبات الوكالات الإنسانية الدولية. وفي عام 1994، تصاعدت بسرعة حدة شجار محلي بشأن حقوق في الأراضي وتحولت إلى صراع مرير بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

كما تركت المنافسة التي تعود إلى الستينات بصماتها على الواقع الكردي العراقي والمشهد العراقي الأوسع طوال عقود من الزمن. وبعد انشقاق في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1964، وققت الفصيلة التي كان يقودها إبراهيم أحمد وجلال الطالباني إلى جانب بغداد لفترة قصيرة، ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان يسيطر عليه البرزاني. وفي النصف الأخير من السبعينات، حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني أن يعيق عسكرياً جهود الاتحاد الوطني الكردستاني الناشئ حديثاً لمعاودة الأنشطة القتالية في منطقة بهدينان (الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني). وفي مطلع الثمانينات، أدت المنافسة بين الحزبين إلى بروز جبهتين متنافستين لمجموعات المعارضة العراقية.¹⁴

أما في الحرب الأهلية الداخلية الكردية التي نشبت عام 1994، فتحالف كل من الحزبين مع بلدان مجاورة لإيقاع الهزيمة بالآخر. حتى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني طالب عام 1996 بدعم عسكري من الحكومة العراقية لطرد الاتحاد الوطني الكردستاني من أربيل. وقد أُفيد عن مقتل 3 000 شخص من مقاتلين ومدنيين وتعرض عشرات الآلاف للتشرد.

وعلى أثر إبرام اتفاق النفط مقابل الغذاء بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية في عام 1996، نشطت الإدارتان الكرديتان في أربيل والسليمانية في التعاقد من الباطن في إطار مشاريع إنعاش ومشاريع للهياكل الأساسية مولتها الأمم المتحدة.

وفي 1998، وضع الحزبان حداً لصراعهما وشرعا في التعايش في إطار علاقة "سلام بارد"، لكنهما لم يُفلحا في إعادة توحيد إدارتيهما ولا في إعادة آلاف المواطنين المرحّلين خلال القتال. في خريف عام 2002، كانت نقاط التفتيش المزودة بأسلحة ثقيلة لا تزال قائمة في المنطقة الحرام بين منطقتي النفوذ. واندلعت مواجهة جديدة، وإن على نطاق محدود، وكانت هذه المرة بين الاتحاد الوطني الكردستاني وجماعة إسلامية متطرفة تدعى أنصار الإسلام بعدما أنشأت قاعدتها في المنطقة الجبلية بالقرب من حلبجة على الحدود مع إيران. وكانت تتألف من إسلاميين متطرفين انشقوا عن جماعات إسلامية أخرى في كردستان، و"محاربيين قداماء" من أكراد وعرب أفغانستان. وفي تلك الفترة، زعم قادة الاتحاد الوطني الكردستاني أن جماعة أنصار الإسلام تتلقى دعماً ليس فقط من إيران وإنما من بغداد أيضاً.

¹³ أنظر: Ralf Bäcker, Ronald Ofteringer, "Republic of Statelessness. Three years of humanitarian intervention in Iraqi Kurdistan", *Middle East Report* 187/188, March-June 1994, pp. 40-45.

¹⁴ أنظر: Ahmed Hissou, "Jeder mit jedem gegen jeden: Die irakische Opposition", in *INAMO* 21 January 1999.

واستناداً إلى سامي زبيدة، فإن الأعراف الأولى للنظام الجمهوري – التي لربما لم يكن العراق خلالها ديمقراطياً وإنما كان تعددياً على الأقل – أتاحت فرصة حقيقية لحل ما يسميه بالمشكلة العرقية من خلال السماح لجميع المجموعات العراقية بالاندماج في الحياة الوطنية عبر مفهوم المواطنة. وقد تغير الواقع الاجتماعي على نحو كبير خلال حكم الحزب الواحد الذي تواصل لعقود طويلة، وأعمال القمع، والحروب والعقوبات. فبدأ الأكراد بالتفتيش عن حلول تتجاوز الحكم الذاتي والسعي إلى الحماية الدولية. أما المعارضة، فكانت منقسمة على نفسها وتعيش في المنفى، في حين أن العراق في ظل الحكومة المركزية تعرض لشلل تدريجي جراء العقوبات، وخضع لمرحلة جديدة من التفسخ الاجتماعي. "وعلى مستوى العراقيين العرب، كان النظام يقوّض بشكل منهجي التكامل المجتمعي للمواطنين، ويدفع بالعراقيين نحو الطائفية الدينية [الولاء المبني على أساس المذاهب الدينية]." ¹⁵

حرب العراق الحالية (مستوى العنوان 1)

التأهب للحرب... (مستوى العنوان 2)

مع اتضاح خيار إدارة بوش بشن حرب على العراق في عام 2002، استطاع زعيما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني التوفيق بين تأييد عام لتغيير النظام، والامتناع عن إبداء موافقة علنية بشأن التدخل العسكري، والمشاركة في الوقت نفسه في المفاوضات وراء الكواليس. وبقدر ما كان الأكراد يرغبون في التخلص من نظام صدام حسين، كانوا لا يثقون بجماعات القومية العربية والمعارضة الإسلامية، التي اعتمدت على الدوام خيار الدولة المركزية ذات الحكومة الموحدة. ومن المنظور الكردي، أدى الخيار الأمريكي إلى احتواء النظام، على الأقل مؤقتاً. لكن في غياب الضمانات الواضحة، كان التهديد لا يزال قائماً بروية حكومة جديدة تحاول المساس بالوضع القائم.

ولا ريب أن هذه المسألة بلغت درجة عالية من الحساسية في مؤتمر المعارضة العراقية الذي عُقد بلندن في ديسمبر/كانون الأول 2002، مع انتقاد الأكراد بشدة وازدراء لاقتراح كنعان مكية بإقامة حكومة اتحادية. مكية رجل ليبرالي يعيش في المنفى، ويُعد من المدافعين عن الاعتراف بحقوق الأكراد. وقدم نموذجاً قريباً من النموذج الألماني ويضم المحافظات العراقية الثماني عشر. ولم يكن ذلك كافياً بالنسبة للأكراد الذين كانوا يفضلون إقامة دولتين اتحاديتين في العراق – دولة عربية ودولة كردية، على أن تشمل الثانية المحافظات الشمالية والأراضي المتنازع عليها. وشكل اجتماع لندن حالة سابقة لجميع الصراعات التي انفجرت لاحقاً خلال المسار الدستوري بعد الحرب. كما أن أسس التمثيل العرقي – الطائفي وُضعت خلاله، إذ جرى اختيار أعضاء لجنة المتابعة بعناية حسب انتماهم العرقي والديني، وإلى حد أقل بالاستناد إلى توجههم السياسي.

... وبذل جهود لإطلاق بداية جديدة (مستوى العنوان 2)

حافظت القيادة الكردية أثناء الحرب على موقف محايد، فيما كانت القوات الكردية تخدم سرّاً الجنود الأمريكيين وترشدتهم في مناطق كركوك والموصل وحتى في بغداد. كما وقعت معركة على الحدود مع إيران، حيث أدّت قوة الضربات الجوية الأمريكية وجهود القوات الكردية برأى إلى إيقاع هزيمة بأنصار الإسلام، وهي جماعة إسلامية من الأكراد السنة تروج لتفسير متطرف للإسلام والجهاد. ¹⁶ وعندما

¹⁵ Sami Zubaida, "Communalism and thwarted aspirations of citizenship", in *Middle East Report* 237, Winter 2005, pp. 8-11.

¹⁶ لربما أسهم هذا الهجوم الضاري على أنصار الإسلام في انتشار الخلايا الجهادية في مناطق أخرى من العراق، وبرزت مجموعات مقاومة مثل أنصار السنة وتنظيم التوحيد المتطرف – القاعدة لاحقاً – بقيادة أبو مصعب الزرقاوي. وبحسب المسؤولين الأكراد، فإن الزرقاوي قد اضطلع، حتى قبل اندلاع الحرب، بدور في نقل المقاتلين العرب عبر إيران باتجاه قواعد أنصار الإسلام في المناطق الجبلية.

رفضت تركيا أن يتم استخدام أراضيها في الحرب، أحيطت خطط الولايات المتحدة بفتح جبهة شمالية وبقي الوجود العسكري الأمريكي في الشمال محدوداً ولا يتجاوز قرابة ألف مظلي. فاستغل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني الفراغ القائم في السلطة في شمال العراق لإرسال مقاتليهما إلى الموصل وكركوك، لكنهما وافقا في النهاية على سحب قواتهما لتعزيز تحالفهما الميداني مع القوات الأمريكية.

أما على المستوى السياسي، فلم يحالف الأكراد وسائر زعماء المعارضة السابقين نجاح مماثل. وبحسب جلال الطالباني، دعا الفريق "جاي غارنر" – أول حاكم مدني أمريكي في العراق بعد سقوط بغداد¹⁷ - جميع هؤلاء لتشكيل حكومة لتحديد كيفية إدارة البلاد وما تملكه من أصول. وفشلت المعارضة السابقة في التوصل إلى صيغة مشتركة خلال فترة عاجلة.¹⁸ وعندما حلّ "بول بريمر" مكان "غارنر" فجأة، ضاعت هذه الفرصة. إذ أن "بريمر" أنشأ مجلس الإدارة باختيار أعضائه تبعاً للمعايير الطائفية والعرقية.¹⁹ كما حلّ جهاز الأمن والجيش العراقيين، وحظر حزب البعث، وشرع في برنامج إزالة آثار نظام البعث. وإذا كانت هذه القرارات تثير مسائل خلافية داخل العراق وخارجه على حد سواء، إلا أنها لم تطرح بجدية في ذلك الحين من جانب مجموعات المعارضة السابقة الممثلة في مجلس الإدارة.

برز الأكراد في المسيرة التي أعقبت هذه الأحداث كجهات فاعلة رئيسية في العراق الجديد. وفي المقابل، كان على الأحزاب الشيعية أن تتكيف بعد عودتها من منفى طالمت مدته، إلى جانب مواجهة تحدّ آخر من جانب الحركة الناشئة لرجل الدين الشاب المتطرف مقتدى الصدر. أما العرب السنة الذين كانوا يسيطرون على الحكم في العراق منذ الانتداب البريطاني، فسعوا جاهدين لمواجهة خسارة السلطة. وفي هذه الأثناء، تمكن الأكراد من الاحتفاظ برتب عالية في الوزارات والأجهزة الحكومية، وكذلك في جهازي الاستخبارات والأمن الناشئين حديثاً، ولا سيما في الجيش. مع ذلك، فقد واصل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إصرارهما على حصول كل جانب على حصة متكافئة بالمقارنة مع الجانب الآخر. لكن بعد فترة، تمكن الحزبان من وضع المصالح الحزبية جانباً، ونجح الطالباني والبرزاني في تأمين بعض المكاسب الأساسية في المفاوضات بشأن "قانون إدارة المرحلة الانتقالية" الذي دخل حيز النفاذ في مارس/آذار 2004. فقد جرى الاعتراف باللغة الكردية كأحدى اللغتين الرسميتين في العراق، كما اتفق على أن يكون "نظام الحكم جمهورياً واتحادياً وديمقراطياً ومتعددًا، وأن يتم تقاسم السلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية، والمحافظات، والبلديات، والإدارات المحلية".²⁰ وجرى الاعتراف رسمياً بحكومة إقليم كردستان²¹ في دهوك وأربيل والسليمانية، مع الاحتفاظ بالسيطرة على قوى الشرطة والأمن الداخلي – وهو قرار يجعل من وحدات البيشميرغ التابعة رسمياً للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني جزءاً من قوات الأمن العراقية.²² وتم التأكيد على هذا الاعتراف الشامل لاحقاً في الدستور، الذي دخل حيز النفاذ على إثر استفتاء 15 أكتوبر/تشرين الأول 2005.

إقامة دولة فدرالية، والحلم بالاستقلال... (مستوى العنوان 1)

¹⁷ لم يكن "غارنر" بوافد جديد إلى العراق. فقد سبق أن خدم في المنطقة الشمالية الكردية بعد حرب الخليج في عام 1991. أنظر: "General reverses his role", *San Francisco Chronicle*, 26 February 2003.

¹⁸ Jalal Talabani to Chris Kutschera, *Middle East Magazine*, May 2005.

¹⁹ كان مجلس الإدارة يتكون من 13 عربياً شيعياً، و5 عرب سنة، و5 أكراد، وتركماني واحد، ومسيحي واحد. أنظر: "Iraq moves towards self-rule", *BBC*, 13 July 2003.

²⁰ قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، الفصل الأول، المادة 4. دخل هذا القانون حيز النفاذ بتاريخ 8 مارس/آذار 2004. ويمكن الاطلاع عليه عبر الموقع الشبكي التالي: <http://www.cpa-iraq.org/government/TAL.html> (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

²¹ أنظر الموقع الشبكي لحكومة إقليم كردستان على العنوان التالي: www.krg.org (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

²² قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، أنظر الحاشية رقم 20 أعلاه، الفصل 8، المادتان 53 و54.

في مايو/أيار 2006، وبعد أشهر من النزاعات الداخلية، أعاد الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أخيراً توحيد إدارتيهما المنفصلتين في كنف حكومة إقليم كردستان. وشكّلت هذه الحكومة على غرار حكومة بغداد، وهي تضم 42 وزيراً ووزير دولة، بما يشمل "وزير الموارد الطبيعية" الذي ينشط، بحكم الأمر الواقع، كوزير النفط الإقليمي. وفي سعيها إلى ضمان ديمومة الإنجازات السياسية، بذلت الحكومة جهوداً كبرى لاستقطاب المستثمرين الأجانب إلى إقليم كردستان، وأولت عناية خاصة للثروة النفطية في المنطقة. وفي أغسطس/آب 2007، اعتمدت قانوناً للنفط والغاز، ووقعت على 20 اتفاق مشاركة في الإنتاج حتى الآن مع عدد من شركات النفط والغاز الدولية الصغيرة نسبياً. وتوجد خطط لزيادة الناتج من بضعة آلاف برميل يومياً إلى مليون برميل يومياً في غضون خمسة أعوام.²³ لقد أثارت هذه الخطوة جدلاً حامياً، إذ أنها سبقت قانوناً اتحادياً للنفط ستعمل بغداد من خلاله على وضع المبادئ التوجيهية العامة للحكومة المركزية والحكومات المحلية في ما يخص قطاع النفط والاستثمار الأجنبي؛ وعلاوة على ذلك، سيحدد قانون متوقع بشأن مشاركة الإيرادات النفطية درجة استقلال الحكومات المحلية عن بغداد، لكنه لم يُناقش بعد في البرلمان. كما أن خبراء النفط في العراق عارضوا بشدة اتفاقات المشاركة في الإنتاج التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان، والتي تفضلها شركات النفط الدولية على غيرها. ويجادل القوميون أن هذه العقود إنما تعني بيع الثروة الوطنية العراقية، في حين أن الممثلين عن الأكراد يدعون أنها تمثل أفضل الوسائل المتاحة لاستخدام هذه الموارد القيمة لمصلحة شعب العراق.²⁴ لكن وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني أعلن تكراراً أن جميع العقود الموقعة من جانب الحكومة الإقليمية منذ فبراير/شباط 2007 غير شرعية.²⁵ ويشير الجانبان إلى مواد في الدستور حول الموضوع، وهي في الواقع مواد متناقضة وتترك حيزاً لتفسيرات مختلفة. وقد أثار قانون النفط المعتمد من جانب جمعية كردستان الوطنية²⁶ الشكوك مجدداً بشأن استعدادات الأكراد للانفصال. وكانت أزمة مماثلة قد وقعت عام 2006، عندما أصدر البرزاني أمراً بإزالة العلم العراقي عن المباني الرسمية، وكان يُرفع حتى ذلك الحين إلى جانب العلم الكردي.²⁷

بعد 15 عاماً من الحكم الذاتي، وعقود طويلة من الصراعات وأعمال الاضطهاد التي ما زالت حية في الذاكرة، يعتبر عامة الأكراد أنفسهم عراقيين بالكامل. كما أن جيلاً كاملاً لا يتكلم العربية مطلقاً. والعراق مكان بعيد بالنسبة إليهم، وهم يشعرون في المقام الأول بهويتهم الكردية.

ومع إجراء الانتخابات الحرة الأولى في العراق بتاريخ 30 يناير/كانون الثاني 2005، بادرت القواعد الشعبية - بمباركة الأحزاب السياسية - إلى تنظيم استفتاء في المناطق الكردية لمعرفة ما إذا كان الناخبون يريدون أن تبقى المنطقة جزءاً من العراق أو أن تصبح مستقلة.

وقد صوّت حوالي مليوني شخص، أي قرابة 98% من المشاركين، للاستقلال. كان الاستفتاء غير رسمي وانتشرت المخالفات على نطاق واسع (حتى أنه سُمح للأطفال بالاعتراض)، بيد أن النتائج تعكس شعوراً سائداً في جميع أجزاء العراق التي يشكل فيها الأكراد الأغلبية. وبالنسبة للحزب الديمقراطي

²³ نشرت حكومة إقليم كردستان مشروعاً نهائياً لقانون الغاز والعقد النموذجي ومراكز التنقيب بتاريخ 29 يونيو/حزيران 2007. يمكن الاطلاع

عليه عبر الموقع الشبكي التالي: www.krg.org (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

²⁴ Nechirvan Barzani, "Taking the lead on Iraqi oil", *Wall Street Journal*, 6 October 2007.

²⁵ أنظر، على سبيل المثال، KRG responds to Dr Shahrstani's threats to international oil companies، على الموقع الشبكي التالي: <http://www.krg.org/articles/?smap=02010100&lngnr=12&rn=223> (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

²⁶ صدّقت الجمعية الوطنية الكردستانية - برلمان إقليم كردستان - على قانون كردستان للنفط والغاز، بتاريخ 6 أغسطس/آب 2007. ودخل

القانون حيز النفاذ على إثر الموافقة الرسمية للرئيس مسعود البرزاني عليه بتاريخ 9 أغسطس/آب. يمكن الاطلاع على القانون على الموقع الشبكي التالي: <http://www.krg.org/articles/?lngnr=12&rn=107&smap=04030000> (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

²⁷ اتخذ البرزاني هذا القرار بعدما زار أعضاء من لجنة بايكر/هاميلتون بغداد دون أربيل، في محاولة لوضع استراتيجية أمريكية جديدة للتعاطي مع

الأزمة في العراق.

الكرديستاني والاتحاد الوطني الكرديستاني، كان الاستفتاء مرحباً به طالما أنه يثبت لشركائهما في بغداد المنحى الذي قد تتخذ الأمور في حال فشل خطة الفدرالية. وبعد أيام قليلة على الاستفتاء صرح مسعود البرزاني قائلاً: "ستصبح الدولة الكردية المستقلة حقيقة في الوقت المناسب."²⁸ لكن على الرغم من هذا النوع من التصريحات الرسمية، يعترف أصحاب القرار الأكراد، ويعون جيداً، أن دولة مستقلة ليست بالخيار الواقعي.

الثغرات في الحكم (مستوى العنوان 2)

يشتكى العديد من عامة الأكراد من ضعف الخدمات الكهربائية، والنقص في المياه، وانتشار الفساد والمحسوبية. كما أن رجال الأعمال الغربيين والمحليين يشكون، من ناحيتهم، من مطالبية ممثلين عن الحزبين الرئيسيين بحصص كبرى في العقود التي تخصص للشركات المنتسبة إليهما. وفي حين أن المدن الكبرى تشهد ازدهاراً، فإن المناطق الريفية تعرف الركود، وما زال الآلاف من ضحايا حملة الأنفال يعيشون في حالة يأس. كما يتلقى إقليم كردستان نسبة 17% من الإيرادات النفطية العراقية (حوالي 5 مليارات دولار في عام 2007)، لكنه لم يفعل شيئاً لخلق وظائف جديدة. واستعداداً لانتخابات عام 2005، عرض الحزب الديمقراطي الكرديستاني والاتحاد الوطني الكرديستاني آلاف الوظائف في حكومتيهما للناخبين. وهذا ما عزز ممارسة المحسوبية وفرض عبئاً إضافياً على إدارة لم تكن تتميز بالفعالية أصلاً. واليوم، يستخدم القطاع العام زهاء 80% من القوى العاملة، بيد أن إمكانية النفاذ إليه تخضع لنظام المحسوبيات لدى الحزبين.

وللأمن النسبي الذي تنعم به المنطقة الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان ثمنه أيضاً: إذ توجد مكاتب حزبية في كل حي. كما أن الحزب الديمقراطي الكرديستاني والاتحاد الوطني الكرديستاني يديران اتصالات النساء والطلاب على قاعدة الخضوع وإطاعة أوامر الحزب الواحد، واستخدام المخبرين للإفشاء عن حالات الاستياء، فيما المنظمات غير الحكومية تواجه صعوبات كبيرة في مواصلة أنشطتها. ورغم بروز عدد من الصحف المستقلة وشبه المستقلة ومواقع الأنباء القائمة على شبكة الإنترنت على مدى الأعوام الأخيرة، وتوفيرها لتغطية نقدية، فإن وسائل الإعلام ما زالت تخضع لسيطرة الحزبين الرئيسيين. وأفادت بعثة للجنة حماية الصحفيين في أربيل والسليمانية، في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2007، عن عدد متزايد من الاعتداءات الجسدية على ممثلي الصحافة، وعمليات الاحتجاز التعسفي للمرسلين من جانب قوى الأمن، واستخدام المحاكم لمضايقة الصحفيين.²⁹

وفي حين أن أجهزة الأمن العام ("أسايش" باللغة الكردية) قد فُككت في سائر أنحاء العراق، فإنها لا تزال قائمة في إقليم كردستان. وتبعاً لتقرير صدر أخيراً عن منظمة رصد حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش)، فإن جهاز "أسايش" احتجز مئات المشتبه بهم دون محاكمة، وغالباً ما دام الاحتجاز أعواماً، وسط مزاعم بأن معظمهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة.³⁰ وبعد عشرة أعوام تقريباً على توقيع الحزب الديمقراطي الكرديستاني والاتحاد الوطني الكرديستاني على اتفاق سلام بينهما، لم تعتمد حتى الآن خطوات تذكر لنزع الطابع السياسي عن جهاز الأمن. كما أن الحزبين يديران وحدات نظامية، والبيشميرغ، وأجهزة "أسايش"، وقوى شرطة تابعة لكل منهما. وهذا ما قاد إلى وضع غريب بأن يتوجه وزير الدفاع العراقي والأمريكيون بالطلب إلى الحزب الديمقراطي الكرديستاني والاتحاد الوطني

²⁸ "دولة كردية محتومة"، Barzani, *ntv-msnbc*, 3 February 2005.

²⁹ في إقليم كردستان العراق، ألقى وفد للجنة حماية الصحفيين الضوء على دواعي القلق في ما يخص حرية الصحافة، In Iraqi Kurdistan, CPJ delegation highlights press freedom concerns, 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي التالي: <http://www.cpj.org/news/2007/mideast/iraq05nov07na.html> (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

³⁰ "Caught in the whirlwind: Torture and denial of due process by Kurdish security", *Human Rights Watch*, Vol. 19, New York, July 2007.

الكرديستاني بقوات عسكرية كردية لتنفيذ خطة بغداد الأمنية، مع العلم أن هذه الوحدات جزء من الجيش العراقي رسمياً. كما أن مسألة إعادة توحيد وزارة المالية ما زالت تعاني من الإهمال. وإذا كان الائتلاف الحزبي في الحكومة الإقليمية يتمتع بأغلبية ساحقة تفوق نسبة 80%، فإن أعضاء البرلمان اشتكوا من تأثيرهم الضعيف أو عدم تأثيرهم على الإطلاق في صنع القرار. ويُقرّ الزعماء السياسيون بوجود معالجة الاستياء العام، لا سيما وأنهم يخشون بروز الإسلاميين المعتدلين لحزب الاتحاد الإسلامي الكرديستاني الذي أطلق حملة واسعة ضد الفساد ومحاربة الأقارب في التوظيف. وأضحى الانشقاق الداخلي والصراعات على السلطة ضمن الحزبين الرئيسيين أمراً جلياً، فيما اعترف بعض القادة بأنه يتعين تنمية قدرات الحكومة، ومكافحة الفساد، وإرخاء قبضتهم عن السلطة، وتمهيد الدرب أمام مزيد من الحريات المدنية.³¹ وإضافة إلى ذلك، ما زال الصراع بين الحزب الديمقراطي الكرديستاني والاتحاد الوطني الكرديستاني يلوح في الأفق لأنه لم يجد حلاً بعد، حتى وإن كان مستقراً حالياً. وقد جرى احتواؤه بواسطة آلية معقدة لتقاسم السلطة أدت بأول كردي، الطلباني، إلى سدة الرئاسة في بغداد، في حين أصبح البرزاني رئيساً لإقليم كردستان. ومن شأن أي تغيير في هذا التدبير أن يسفر عن نتائج خطيرة مجدداً بالنسبة للحكومة الكردية الموحدة وميزان القوى في العاصمة العراقية.

التعامل مع المجموعات الرئيسية الأخرى في العراق (مستوى العنوان 1)

كان الزعماء الأكراد من أمثال جلال الطلباني ومسعود البرزاني ومحاربين قدماء آخرين كمحمود عثمان على اتصال منذ الستينات بمجموعات معارضة أخرى، ومسؤولين في رتب عالية وضباط في حكومة البعث. بعد الحرب وخلال المسار السياسي الذي أعقبها، نشأت قوى جديدة، وعُقدت تحالفات جديدة أيضاً، ما لبثت أن انهارت لتمهد لبروز تحالفات جديدة أخرى ومفاجئة أحياناً. وحتى قبل سقوط النظام، كان من الواضح أن "الحلفاء الطبيعيين" للأكراد – من مجموعات غير طائفية ومجموعات سياسية علمانية كالحزب الشيوعي العراقي، الذي كان ممثلاً في جميع الطوائف العراقية، ومجموعات ليبرالية في المنفى – حلفاء لم يعودوا أو ما كانوا يوماً من القوى البارزة في المشهد العراقي. وهذا ما ثبت عندما انضم الحزب الشيوعي إلى الكتلة الانتخابية لرئيس الوزراء المؤقت إياد علاوي، التي فازت بـ8% فقط من الأصوات في الانتخابات البرلمانية في ديسمبر/كانون الأول 2005.

التحالف مع الكتلة الشيعية ((مستوى العنوان 2)

في الإعلان الصادر عن اجتماع المعارضة العراقية في لندن في ديسمبر/كانون الأول 2002، إشارة إلى موقع الأغلبية الذي يتمتع به السكان الشيعة في العراق – وكانت الأحزاب الإسلامية الشيعية في المنفى تزعم تمثيلهم. وقد دعم الأكراد طلب المجموعات الشيعية بمنصب رئيس الوزراء. وسرعان ما وجدوا أنفسهم غرباء عن المنافسات الداخلية الشيعية. ولم يتوقع الزعماء الأكراد بقاء حركة مقتدى الصدر وتزايد نفوذها من ناحية ثانية، كانت صلات متينة تربط الاتحاد الوطني الكرديستاني بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق – والاتئان من حلفاء طهران خلال الحرب الإيرانية – العراقية. وعليه، دعم الحزب ترشيح عادل عبد المهدي (من المجلس الأعلى) لمنصب رئاسة الوزراء. فنشأ تحالف استراتيجي تسوده المصلحة المتبادلة، نظراً إلى أن المجلس الأعلى أيد الحكم الذاتي الكردي في إطار فدرالي لقاء تعبئة الدعم لمسعاه بإنشاء "إقليم شيعي كبير" في جنوب ووسط العراق كجزء من خطة النظام الفدرالي.

وبعد فشل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق -الذي اعتمد عام 2007 تسمية المجلس الأعلى الإسلامي العراقي- في الحصول على أغلبية لمرشحه ضمن التحالف الشيعي، قبل الأكراد في

³¹ لقد أدى ذلك، داخل الاتحاد الوطني الكرديستاني، إلى انشقاق بين فصيلة الطلباني والجناح الإصلاحية الذي يقوده نوشروان مصطفى، نائب الأمين العام لعدة أعوام. وقد استقال مصطفى في مطلع عام 2007، وكذلك فعل محمد توفيق، الذي كان أبرز دبلوماسي في الاتحاد الوطني الكرديستاني لأكثر من 20 عاماً.

البداية، وإن على مضض، بإبراهيم الجعفري المنتمي إلى حزب الدعوة. وعندما خسر الجعفري دعم واشنطن، ولم يُلبّ توقعات الأكراد بشأن كركوك، سحب الأكراد دعمهم وشاركوا عملياً في مناورات وراء الكواليس حالت دون فوزه بولاية ثانية، ودفعت بنوري المالكي - أحد كبار الرسميين في حزب الدعوة - إلى الفوز بالمنصب. أما حركة الصدر، فإنها تختلف عن الأحزاب الإسلامية الشيعية السابقة كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق/المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والدعوة ليس فقط من خلال نبرتها الحادة المعادية للاحتلال، وإنما أيضاً في خطابها القومي العربي الذي ينظر بعين الارتياب إلى المطالب الكردية ومشروع الفدرالية.

تحقيق التوازن مع القومية العربية

كانت القومية العربية، لا سيما في صيغتها البعثية، المخاطب الرئيسي من جهة، والخصم الرئيسي من جهة ثانية بالنسبة للحركة الكردية في العراق الساعية إلى نيل اعتراف بها. وتوجد بين القيادة الكردية الحالية ونظام حكم البعث معرفة جيدة تعود إلى مختلف جولات المفاوضات. وقد ظهرت حتى على المستوى الحكومي وجهات نظر متنوعة تتراوح بين حد معين من القبول والبراغماتية، ومشاعر البغض الشديد والنوايا الهدامة كما تمثلت في شخص علي حسن المجيد، مهندس حملة الأنفال. كما أن بعض الخصوم السابقين تحولوا إلى حلفاء، كوفيق السامرائي، رئيس الاستخبارات العسكرية الأسبق في بغداد، الذي كان عضواً في فريق التفاوض الذي اجتمع بزعماء أكراد بعد الانتفاضة الفاشلة في مارس/آذار 1991. فلقد انشق السامرائي عام 1995، وعاش في المنفى، ثم أصبح لاحقاً المستشار الأمني للرئيس الطيباني.

بعد سقوط حكومة البعث وبدء الاحتلال من جانب قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، نشأت "المقاومة" أو "التمرد السني". واعتمدت الجماعات المتمردة، بما فيها تلك التي استقطبت عدداً لا يُستهان به من أعضاء وضباط القوات المسلحة والقوى الأمنية السابقة (أصنافاً مختلفة) من التيارات الإسلامية المتطرفة كإيديولوجية لها على وجه الحصر تقريباً.³² وقد استهدفت بعض هذه الجماعات، أو أجزاء منها على الأقل، المدنيين بشكل منهجي من خلال شن عمليات انتحارية، وتفجير السيارات وشاحنات النقل، ووصفوا المشاركين في المسار السياسي بـ"الخونة" و"العملاء". وعلاوة على ذلك، أعلن الفرع العراقي من تنظيم القاعدة تكفير طوائف بأكملها، سواء كانت شيعية أو كردية أو يزيدية. كما استهدفت إحدى العمليات الأكثر عنفاً مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في أربيل في فبراير/شباط 2004 مخلفة عدداً كبيراً من الضحايا، من بينهم مسؤولون كبار من الحزبين.

وعلى العكس من ذلك، شارك في المسار السياسي عدد من القوميين العرب والجماعات الإسلامية السنية المعتدلة، سواء من المعارضة لفترة ما قبل عام 2003 كالحزب الإسلامي العراقي، أو من مجموعات أخرى، أو أن هذه المشاركة كانت على الأقل على مستوى المناورات السياسية في الخطوط الجانبية، كما فعل مؤتمر الشعب العراقي بقيادة عدنان الدليمي، الذي يرأس أيضاً جبهة التوافق. وتبعاً للوضع الحالي لهذا المسار السياسي، كانت العلاقات بين الأحزاب الكردية وممثلي الطائفة السنية متوترة أحياناً، وأقل توتراً أحياناً أخرى. وتخلل المسيرة الدستورية ظرف حاسم قضى عليه التحالف بين الكتلتين الكردية والشيعية بحسب النقاد العرب السنة.

³² لمزيد من التفاصيل، أنظر: "In their own words: Reading the Iraqi insurgency", International Crisis Group, *Middle East Report 50*, 16 February 2006.

كما أن هيئة العلماء المسلمين³³ – التي تمثل تياراً هاماً من الرأي العام لدعم حالة التمرد، اعتمدت خطاباً عدوانياً إزاء الاحتلال، وهو خطاب يلقي صدئاً واسعاً في سائر أنحاء العالم العربي. فالإتجاه السائد في الهيئة يرفض أي نوع من الحوار الوطني مع القوى الممثلة في الحكومة ما لم ترحل القوات العسكرية الأجنبية عن العراق. ورغم عدم تسجيل أي خطوات بارزة نحو تحقيق مصالح وطنية بين المشاركين في المسار السياسي والمتمردين، فإن بعض التقدم قد أحرز على الأقل. إذ أعلن طارق الهاشمي (سني)، نائب الرئيس من الحزب الإسلامي العراقي، عن إنشاء "عقد وطني" يتضمن 25 مبدأ، فيه اعتراف صريح بالوضع الخاص لإقليم كردستان. كما دعا إلى "اعتماد نظام فدرالي أو تحقيق اللامركزية في إدارة المحافظات على نحو عقلاني ومتفق عليه".³⁴

كل العيون على كركوك (مستوى العنوان 1)

تعتبر الحركة الكردية أن مناطق الأراضي الواطنة في كركوك وخانقين وطوز خورماتو، بالإضافة إلى الأجزاء الشمالية والشرقية لمقاطعة نينوى (الموصل)، وسنجار وشیخان، تشكل أجزاء تاريخية من كردستان. السكان في هذه المناطق مختلطون وتاريخها معقد كما هي الحال عادة في هذا النوع من المناطق. وفي مقابل مزاعم الأكراد إذن تبرز مزاعم العرب المحليين والقوميين العرب والممثلين عن الطائفتين التركمانية والآشورية.³⁵ كانت كركوك دوماً في صلب الصراع بين الأكراد والحكومة المركزية. وقد مارس حزب البعث بوجه خاص، خلال حكمه الطويل من عام 1968 إلى عام 2003، سياسة منهجية للتهجير والتوطين وتعديل الحدود الإدارية والتمييز والاضطهاد ليس فقط إزاء الأكراد وإنما أيضاً إزاء السكان التركمان والآشوريين. ويرى الرجل الثاني الأسبق في الاتحاد الوطني الكردستاني أن كركوك تكتسي قيمة رمزية عالية بعدما باءت مجمل عمليات الكفاح والتفاوض مع بغداد بالفشل لأن الحكومة لم تقبل حتى بالتسوية.³⁶

إرجاء الاستفتاء (مستوى العنوان 2)

على إثر سقوط النظام، سيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، بحكم الأمر الواقع، على هذه المدينة ومناطق أخرى متنازع عليها. كما وضعا كل ثقلهما وقدرتهما على المساومة للضغط من أجل حل "كردستاني". وقد أثمرت هذه الجهود عن المادة 58 من قانون إدارة المرحلة الانتقالية³⁷ التي أدرجت في ما بعد ضمن المادة 140 لدستور عام 2005، وتعلن عن إجراءات محددة لقلب اتجاه سياسة التعريب التي اعتمدها النظام السابق، لا سيما في كركوك.³⁸ وعلى غرار مذكرة 11 مارس/آذار 1970، تنص المادة 140 من الدستور على إجراء استفتاء – مع حرية اختيار دمج كركوك في إقليم كردستان في حال أظهرت النتائج أنها تشكل منطقة ذات أغلبية كردية. وفي حين أن الزعماء

³³ أنظر:

Roel Meijer, "The Association of Muslim Scholars in Iraq", *Middle East Report* 237, Winter 2005. يمكن الاطلاع على المقالة على الموقع الشبكي التالي: <http://www.merip.org/mer/mer237/meijer.html> (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

³⁴ يرمي مشروع الحزب الإسلامي الذي يقع في 25 بنداً إلى "توحيد رؤيا" القادة العراقيين، ويحمل تسمية "العقد الوطني العراقي". وقد أعلن رسمياً بتاريخ 25 سبتمبر/أيلول 2007. أنظر: "العراق: الحزب السني يُعد مشروع مبادئ سياسية جديدة"، وكالة رويترز، 26 سبتمبر/أيلول 2007. "Iraq: Sunni party drafts new political principles", Reuters, 26 September 2007. "National pact launched by Islamic party", *Voices of Iraq*, 26 September 2007. ³⁵ للاطلاع على تاريخ الطوائف على أنواعها، والمزاعم المتبادعة، أنظر Bruinessen، الحاشية رقم 4 أعلاه، والتقارير ذات الصلة للفريق الدولي المعني بالأزمات: International Crisis Group، ولا سيما "Iraq and the Kurds: Resolving the Kirkuk crisis", *Middle East Report* 64، 19 أبريل/نيسان 2007، على الموقع الشبكي التالي: <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?l=1&id=4782> (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

³⁶ نوشروان مصطفى، "Again 140", *Rozhname*، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2007 (باللغة الكردية). تبعاً للمؤلف، عرض صدام حسين على الأكراد اعترافاً كاملاً بحكومتهم في التسعينات لقاء التنازل عن مزاعمهم بشأن كركوك.

³⁷ أنظر الحاشية 16 أعلاه.

³⁸ لمزيد من التفاصيل بشأن المادة 140 وانعكاساتها، أنظر *Middle East Report* 64، الحاشية 35 أعلاه.

الأكراد بصرون على القول إن كركوك كانت "مدينة كردية" على مرّ التاريخ، فإن الممثلين التركمان يلقبون كركوك بـ"الموطن الأصلي" للأقلية التركمانية في العراق. ورغم أن السكان العرب المحليين والتركمان في منطقة كركوك يعترفون بأن أكراد كركوك هم أكثر من عانوا في ظل النظام السابق، فإنهم يشددون على أن المنطقة ليست عربية ولا كردية، وعليه، فلا يجب أن تصبح جزءاً من إقليم كردستان. وقاطعت المجموعتان التركمانية والعربية، على نطاق واسع، الانتخابات الوطنية وانتخابات المحافظات في ديسمبر/كانون الأول 2005. وهذا أحد أسباب تهميشهما ليس فقط في عملية صنع القرار، وإنما أيضاً على مستوى المشاركة في الإدارة المحلية. فالحاكم، ورئيس مجلس المحافظ، وقائد الفرق العسكرية المحلية، ورؤساء مختلف دوائر الشرطة، كلهم أكراد يتحدرون إما من الاتحاد الوطني الكردستاني وإما من الحزب الديمقراطي الكردستاني.³⁹ وفي رأي الطوائف الأخرى، فإنهم يسيئون استعمال سلطتهم.⁴⁰ من جهة ثانية، نفذت الجماعات المسلحة للمتطرفين المكونة من موالين للنظام السابق والتيارات الإسلامية المتطرفة سلسلة من التفجيرات بواسطة السيارات الملوغمة والعمليات الانتحارية في كركوك، مستهدفة المناطق السكنية، والأسواق، وقوى الأمن، ومنشآت الأحزاب الكردية، مما أسفر عن وقوع عدد كبير من الخسائر في أرواح المدنيين.

وتصاعد التوتر عندما بدأ الأكراد يمارسون ضغوطاً لإجراء الاستفتاء قبل نهاية عام 2007. ثم هدأت الأجواء على إثر موافقة حكومة المالكي مؤخراً على دفع تعويضات للمواطنين العرب الذين شردوا على يد حكومة البعث، مع اعتماد خطوات ملموسة لإعادتهم إلى مناطقهم الأصلية. وبحلول نهاية عام 2007، وقّع قرابة 20 000 عربي على إعادة توطينهم في ديارهم الأصلية. كما أنهت الكتلة العربية مقاطعتها وعادت إلى مجلس المحافظة عقب التوصل إلى اتفاق مع الأكراد لمنحهم مناصب عليا في الحكومة المحلية وتخصيص وظائف حكومية متكافئة للأكراد والعرب والتركمان.⁴¹ وبالإضافة إلى ذلك، وافق الأكراد على إجراء الاستفتاء لمدة ستة أشهر على أقل تقدير. وقد يكون الأهم من ذلك كله تخلي الأحزاب الكردية عن معارضتها لتدخل الأمم المتحدة لحل هذه المسألة المعقدة، وموافقتهم على عملية تسهيل تنفيذ المادة 140 بمساعدة تقنية من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.⁴² وغالباً ما تطلق النخبة الجديدة على كركوك تسمية "العراق المصغر" نسبة إلى ثروتها النفطية وسكانها المختلطين. ويتوقف تحول هذه المدينة إلى رمز للنجاح في "العراق الجديد" – أو رمز للفشل – على قدرة الزعماء السياسيين في إيجاد صيغة قابلة للتطبيق تتيح لجميع الطوائف التعايش بسلام.

علاقات متقلبة مع تركيا وإيران (مستوى العنوان 1)

قلبت الحرب التي شنت عام 2003 على العراق بقيادة الولايات المتحدة ميزان القوى الإقليمي رأساً على عقب وتركت أثراً عميقاً على مواقف وسياسات الدول المجاورة والعالم العربي بشكل أوسع، لكن ليس من خلال "أثر الدومينو" الذي ربما كان يتوخاه مهندسو الحرب. ويكمن أحد عناصر التغيير في تحول الأكراد والأغلبية الشيعية إلى مجموعتي الحكم الرئيسيتين في العراق بعد عقود من التهميش.

علاقات يشوبها الشك والارتياب مع أنقرة (العنوان 2)

³⁹ "Verhärtung der ethnisch-politischen Fronten in Kirkuk", *Neue Zürcher Zeitung*, 20 February 2007.

⁴⁰ "Kurdish officials sanction abductions in Kirkuk", *Washington Post*, 15 June 2005.

⁴¹ "Bewegung im politischen Seilziehen um Kirkuk", *Neue Zürcher Zeitung*, 10 ديسمبر/كانون الأول 2007. في مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 29 أكتوبر/تشرين الأول 2007، قال جلال الطالباني إنه يدرس إمكانية إنشاء نظام ذي طائفتين في كركوك، كما هي الحال بالنسبة للعاصمة البلجيكية بروكسل.

⁴² "Implementation of Article 140: Deadline of 31 December 2007", Press release UNAMI/57/2007, 15

December 2007؛ على الموقع الشبكي التالي: [http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900SID/EGUA-](http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900SID/EGUA-79YPQH?OpenDocument)

(آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

لم تكن العلاقة بين تركيا وأكراد العراق سهلة يوماً، لكنها شهدت تطوراً هاماً منذ عام 1991. فلقد ساعدت أنقرة في تأمين حماية الأكراد عام 1991 بالسماح لقوى التحالف باستخدام قاعدة "إينسيرليك" الجوية لحماية "الملاذ الأمن". كما سُمح للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بفتح مكاتب ارتباط في أنقرة. وفي الوقت ذاته، بقيت تركيا على حذرهما حيال الأكراد العراقيين، وكان ينتابها ارتياب بشأن نزعتهم الاستقلالية ولإبدائهم تسامحاً كبيراً إزاء أعضاء حزب العمال الكردستاني الخارجين على القانون. ومنذ عام 1991، تدخل الجيش التركي مراراً في إقليم كردستان، وبواسطة عشرات آلاف الجنود أحياناً.⁴³ بعد هجوم شُنَّ عام 1997 دعم خلاله مقاتلو الحزب الديمقراطي الكردستاني الجيش التركي، أنشأت تركيا ثلاث قواعد دائمة في محافظة دهوك يديرها حالياً حوالي 1 500 جندي. ومع الوقت، أقامت تركيا علاقات مع المنطقة الكردية وحافظت عليها. كما أن الشركات التركية تشارك على نطاق واسع في مجالي البناء والتجارة، فضلاً عن قطاع النفط. ووجد آلاف العمال وظائف عمل في المنطقة، بعدما أتى معظمهم من المناطق الجنوبية الشرقية الفقيرة في تركيا. ولا ريب أن وقف إطلاق النار المعلن من جانب حزب العمال الكردستاني في عام 1999 وتخفيف القيود الثقافية عن الأكراد في تركيا أدت إلى تعزيز التغيير القائم في الأجواء.

ومنذ عام 2003، حين رفض البرلمان التركي أن يستخدم الجيش الأمريكي الأراضي التركية، فقدت أنقرة عملياً جزءاً من تأثيرها على التطورات في العراق. وفي ظل تواجد القوات العسكرية الأمريكية في العراق، أصبح الأكراد يضعون ثقة أكبر في علاقتهم مع جارهم الشمالي القوي. بيد أن خطوط أنقرة الحمراء واضحة لا تقبل اللبس، وهي أنها لن تسمح بضم كركوك إلى إقليم كردستان لاعتبارها أن هذا الأمر يمثل خطوة حاسمة نحو الاستقلال. وفي صيف عام 2007، اتخذت الأحداث منحىً آخر. فعندما شن حزب العمال الكردستاني عدداً من العمليات ضد وحدات الجيش التركي على الحدود الشمالية، هدد الجيش التركي بالتدخل في العراق.

ورأى الزعماء الأكراد في أربيل في ذلك مناورة سياسية من جانب الجيش التركي العلماني في وجه رئيس الوزراء الإسلامي المعتدل رجب طيب أردوغان، واستجابة أيضاً للمطالب الكردية بتنفيذ خريطة الطريق الدستورية في كركوك. وما صبّ الزيت على النار هي اللهجة الحامية لدى الجانبين. فلقد وصفت القنوات الإعلامية التركية البرزاني بـ"القائد القبلي"، في حين أطلق ممثلون عن الحزب الديمقراطي الكردستاني تهديدات غير مباشرة باندلاع انتفاضة في المنطقة ذات الأغلبية الكردية في جنوب شرق تركيا رداً على احتمال شن هجوم عسكري تركي. وبلغ التوتر مستوى غير مسبوق في أكتوبر/تشرين الأول 2007، مع إرسال تركيا لعشرات آلاف الجنود إلى الحدود، ومن ثم مطالباتها بأن تتخذ السلطات العراقية والولايات المتحدة إجراءات ملموسة ضد حزب العمال الكردستاني. وحث البرزاني على السعي إلى حل دبلوماسي وإجراء مفاوضات مباشرة. لكن نظراً إلى أن أنقرة لم تعترف يوماً بحكومة إقليم كردستان، فلقد أصرت على التعامل مع بغداد فقط. وبالنسبة لزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، كان حزب العمال الكردستاني يشكل مجرد ذريعة لأنقرة لاعتراض جو الازدهار والحرية الذي ينعم به الأكراد العراقيون. وحذر من أن أي غارة سوف تعني نشوب حرب. ثم أذعنت إدارة بوش وحكومة البرزاني الإقليمية للضغط التركي، للوقت الراهن على الأقل. فاتفقت واشنطن مع أنقرة على تسليم معلومات استخباراتية بشأن حركات حزب العمال الكردستاني على الحدود، وعزز الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني القيود على خطوط إمدادات حزب العمال الكردستاني. وعندما قصفت تركيا مواقع تشتهب بأنها لحزب العمال الكردستاني عبر الحدود في ديسمبر/كانون الأول 2007، كان رد واشنطن وبغداد وأربيل على انتهاك السيادة العراقية خافتاً. لكن نظراً إلى المشهد السياسي الداخلي في تركيا – في ظل التوترات القائمة بين الجيش والحكومة – وخطوط أنقرة الحمراء بالنسبة لكركوك، فإن هذه المسألة ما زالت بعيدة عن الحل.

⁴³ بررت أنقرة نشاطها بـ"اتفاق المطاردة الحامية" الموقع مع بغداد في مطلع الثمانينات، والذي أرسلت بموجبه، منذ عام 1983، قوات عسكرية إلى إقليم كردستان العراق.

علاقات حذرة مع طهران (مستوى العنوان 2)

على الرغم من أن إيران تواجه تمرداً كردياً مشابهاً بقيادة حزب الحياة الحرة الكردستاني – وهو فرع من حزب العمال الكردستاني – فإن طهران لم تقف إلى جانب أنقرة خلال أزمة خريف عام 2007، وإنما حثت أنقرة على إيجاد حل سلمي. وقد تعهد كل من وزير الخارجية الإيراني ونظيره السوري بالمساعدة على نزع فتيل الأزمة.⁴⁴ وبخلاف أنقرة أيضاً، اعترفت حكومة طهران بحكومة إقليم كردستان. حتى أنها فتحت قنصليتين في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 في أربيل والسليمانية. وثمة أسباب عدة لتفسير هذا الاختلاف في الموقف والنهج.

لقد نمت الروابط بين الأحزاب الكردية العراقية وإيران على مرّ العقود، بدءاً من دعم الشاه لمصطفى البرزاني، والد الزعيم الحالي للحزب الديمقراطي الكردستاني، وصولاً إلى التحالف بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وطهران أثناء الحرب في الثمانينات. أما في الصراع الذي كان قائماً بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني خلال التسعينات، فلقد دعمت إيران، مناوئة، الحزب الديمقراطي الكردستاني، ثم الاتحاد الوطني الكردستاني، ثم الإسلاميين المتطرفين. وتشكل طهران جهة تأييد رئيسية لحكومة بغداد ذات الأغلبية الشيعية – علماً أنها غالباً في نزاع مع الأمريكيين الذين اتهموا إيران بتوفير الأسلحة والتدريب للمليشيات الشيعية. وطالب الإيرانيون، من جهتهم، وعلى نحو منتظم، بجدول زمني لانسحاب القوات العسكرية الأمريكية. وعندما أسرت القوات العسكرية الأمريكية سبعة إيرانيين في أربيل والسليمانية عام 2007، دعم الزعماء الأكراد في أربيل وبغداد صيغة طهران الفائلة إن هؤلاء الإيرانيين دبلوماسيون وليسوا أفراداً من نخبة المقاتلين في قوة "القدس" حسب مزاعم الجيش الأمريكي.⁴⁵

وتبقى العلاقة بين حكومة إقليم كردستان وطهران، مع ذلك، على درجة من التعقيد. فعلى غرار تركيا، قصفت إيران بانتظام المناطق الحدودية حيث توجد القواعد الرئيسية لحزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني. ولا يريد أي من البلدين أن تنشأ دولة كردية أمام بابهما الخارجي. بيد أن إيران تظهر مرونة أكبر من تركيا بشأن مسائل مثل كركوك. كما أن طهران طالبت مؤخراً بإرجاء الاستفتاء، وليس إلغاؤه. وبما أن حكومة بغداد ذات الأغلبية الشيعية تعتمد بقوة على مؤيديها الأكراد، فإن إيران تبقى على نظرة محترسة على جيرانها في إقليم كردستان.

الاستنتاجات: نظام فدرالي أم ديمقراطي، أم الاستقلال؟ (مستوى العنوان 1)

منذ الأيام الأولى للجمهورية العراقية وصولاً إلى "العراق الأمريكي" حالياً، كان يتعين على الأكراد التعامل دوماً مع ثلاث مسائل رئيسية: العلاقة مع عرب العراق والعالم الإسلامي بشكل أوسع، ولا سيما التيارات السياسية المدافعة عن هويات أشمل (القومية العربية والتيارات الإسلامية)؛ والعلاقات مع تركيا وإلى درجة أقل مع إيران؛ ومسائل الديمقراطية والحكم.

ولطالما شكلت هوية العراق وتنوعه وعلاقاته مع الدول المجاورة مسائل جوهرية وحاسمة وسبباً للاختلاف والتباعد بين التيارات السياسية والأيدولوجية عبر تاريخ العراق الحديث. لكن بعد عقود من التمييز العرقي والطائفي، سواء كان مقنعاً أو علنياً، أصبحت هذه المسائل تشكل قاعدة لتقاسم السلطة على أساس عرقي – طائفي وسبباً للصراعات في عراق ما بعد عام 2003.

⁴⁴ "Syria and Iran pledge help to defuse Turkey-Iraqi crisis", *AFP*, 29 October 2007.
⁴⁵ وقد أفرج في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 عن اثنين من الإيرانيين الذين اعتقلوا بتاريخ 11 يناير/كانون الثاني. راجع:

Neue Zürcher Zeitung, 10 November 2007.

وقد سعت القيادة الكردية إلى تجنب تكرار فظائع الماضي كحملة الأنفال، من خلال الضمانات الدستورية بإنشاء نظام اتحادي يُصمم لصون الوضع السائد بحكم الأمر الواقع في منطقتهم، مع الاحتفاظ ببنيتها الراهنة وبميزان القوى.

وفي العراق وسائر أنحاء العالم العربي، غالباً ما يُنظر إلى النظام الفدرالي كمعادل للطائفية والتقسيم. لكن أصواتاً أخرى، كالباحث العراقي فالح عبد الجبار، تدافع عن الحل الاتحادي للمطالب الكردية وعن نوع من "الفدرالية الإدارية" للتغلب نهائياً على إهمال الماضي، لقاء إقامة "إقليم شيعي كبير" في الجنوب.⁴⁶ وثمة حاجة لتجاوز نماذج الارتياح الرثة، ولغة "الوحدة"، والاعتراف بفسل محاولات الماضي.

كما يمكن للأكراد، بل ويجب عليهم أيضاً الاضطلاع بدور في التغلب على الطائفية وتمهيد الدرب أمام المصالحة الوطنية. فلقد بدأت الإشارات تظهر بشأن إعادة تشكيل المشهد السياسي في العراق وبروز تحالفات تتخطى المعايير العرقية والطائفية، كما تدل عليه مذكرة البنود الـ25 المذكورة أعلاه والتي أعلن عنها الحزب الإسلامي العراقي، ومذكرة تفاهم ديسمبر/كانون الأول 2007 بين الحزب الإسلامي العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. ولا ريب أن هذه المؤشرات مدعاة للأمل.

وفي حال اتفاق المجموعات الرئيسية في العراق بشأن نموذج ملموس لصون الحقوق الكردية ضمن إطار فدرالي، وخريطة طريق لكركوك، فسوف يتعين على الأكراد، في نهاية الأمر، اعتماد قرار بالغ الأهمية: هل أنهم يريدون إعادة الإدماج في العراق والمصالحة مع سائر المجموعات في إطار ديمقراطي ودستوري، أم أنهم يريدون استقلال منطقتهم؟ يرسل الحزبان الرئيسيان إشارات متضاربة بهذا الصدد: فمن جهة، تبرز مرونة كما يشير إليه إرجاء استفتاء كركوك، ومن جهة ثانية، تنفذ حكومة كردستان الإقليمية قوانين وعقود النفط والغاز من جانب واحد. ونظراً إلى "الاستقلال الافتراضي" للإقليم منذ أكثر من 15 عاماً، يُنظر إلى هذه العقود بمثابة خطوات أساسية نحو تحويل الاستقلال إلى واقع، مما أدى مجدداً إلى تزايد الشكوك داخل العراق وخارجه.

لقد كانت الفرص الحقيقية بإيجاد تسوية سلمية للمسألة الكردية نادرة – وهذه قطعاً إحداها، فلا يجب التفريط بها. إذ سيفجر أي تقدم جدي نحو الاستقلال الكردي شرارة الصراع المسلح على عدة جبهات، مما يعني تجدد الشدائد والمعاناة بالنسبة لجميع الأطراف. ومن مصلحة الجميع، بمن فيهم الأكراد، تحقيق أكثر ما يمكن تحقيقه من الفرصة المتاحة، لأن الفشل سيكون محفوفاً بالمخاطر ليس فقط بالنسبة للعراق، وإنما أيضاً بالنسبة للعلاقات الحاسمة مع تركيا وإيران. ذلك أن إقليم كردستان قد يصبح مسرحاً لجولة أخرى من الصراعات، لا سيما في حال تحوّل التوترات بين الولايات المتحدة وإيران إلى مواجهة مفتوحة.

وتفادياً لتكرار خلافات وصراعات الماضي، يتعين على الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني تسوية المناقشات القائمة بينهما وتجاوز بنيتيهما القائمتين على حكم الحزب الواحد. فكثير من الأكراد لا يرون منطقتهم كمثّل ساطع للديمقراطية التي تعلن عنها اللقطات الدعائية لحكومة إقليم كردستان عبر القنوات التلفزيونية. ومن شأن الإصلاح الحقيقي للإدارة والأجهزة الأمنية أن يعالج وحده الاستياء المتنامي. كما سيكون لحسن الإدارة في أربيل أثره أيضاً في بغداد، وسيسهم على نحو بارز في صياغة هذا الفصل الجديد من تاريخ العراق.

⁴⁶ فالح عبد الجبار، مقابلة مع يوسف حجازي، 2006، يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي التالي: www.Qantara.de (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 22 ديسمبر/كانون الأول 2007).